

تأثير تقلب الصادرات والواردات على سعر الصرف

”دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2005-2015)”

Effect of volatility of exports and imports on the exchange rate

A standard study of the case of Algeria during the period (2005-2015)

د. جمال مساعدي

أ.د. شريف غياط

عضو بمخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

مدير مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

المسخلص:

هذه الدراسة هي محاولة في البحث عن مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري، والذي يرجع بالأساس لعدة جوانب من جراء تذبذب التجارة الخارجية، من خلال بناء نموذج قياسي بصيغة (ARDL) وذلك نظرا لصغر حجم عينة الدراسة واحتوائها على متغيرين فقط يمثلان الصادرات والواردات، التي يغلب طابعها في الجزائر على صادرات المحروقات، التي يتجاوز في غالب الأحيان عائداتها من النقد الأجنبي (98%). حيث تباع بالدولار.

وبالتالي لا دخل للدينار الجزائري في صفقات بيع البترول والذي يظل بعيدا في هذا الشأن. أما وارداتها فتعرف بأنها مواد أساسية لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها، وهذان السببان قد يساهمان في تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري.

كلمات مفتاحية: التبادل التجاري، سعر الصرف، الصادرات، المرونة، النقود.

Abstract:

This study is an attempt to search for the impact of the Algerian dinar exchange rate, which is mainly due to several aspects due to the fluctuation of foreign trade, by building a standard model in the form of (ARDL) due to the small size of the study sample and it contains only two variables representing exports and imports, which dominate Its nature

in Algeria is based on hydrocarbon exports, which often exceed its foreign exchange earnings (98%). Where it is sold in dollars.

Therefore, the Algerian dinar has no income in the sale of oil, which remains remote in this regard. As for its imports, it is defined as basic materials that the citizen cannot do without, and these two reasons may contribute to the deterioration of the value of the Algerian dinar exchange rate.

Key words: trade, exchange rate, exports, flexibility, money.

أ. مقدمة:

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديا صعبا، مرده إلى اقتصار هذا الأخير على اعتماد قطاع المحروقات بصورة شبه كلية في تغطية مدفوعات الوطن دون غيره من القطاعات. وذلك راجع إلى محدودية مصادر تحصيل العملة الصعبة، إن لم نقل انعدامها باستثناء صادرات المحروقات، خاصة في فترات الانكماش العالمي، التي يصاحبها تراجع الطلب على المحروقات. مما يؤدي إلى تراجع مستويات أسعاره في الأسواق الدولية، ومن ثم تدني عوائد البلد النفطية، وهو ما يتسبب في تراجع قيمة جانب الصادرات دون تراجع كميتها، ما يؤدي بدوره إلى هدر طاقة أو مادة أولية بأقل من قيمتها الحقيقية، وذلك بغية التخفيف من حدة العجز الناتج عن عدم تراجع قيمة الواردات، التي تعد بدورها متغير مستقل، لا يخضع لأسعار المحروقات نظرا لتركيبية واردات الجزائر، التي تعرف بأنها عبارة عن مواد استهلاكية غير مرنة وضرورية من جهة، وانخفاض العائد من الصادرات بسبب تراجع أسعارها من جهة أخرى.

وكما هو معروف، فإنه في حالة ما إذا كانت كل من قيمة وكمية الواردات في ثبات، وقيمة الصادرات في تراجع مع ثبات كمياتها، فإن هذا يترجم بانخفاض أسعار السلعة المحلية دون أسعار نظائرها من السلع الأجنبية، ووفق نظريات التبادل التجاري الدولي، فإن هذا يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج المحلي لأجل الاستفادة من قيام التجارة الدولية والحفاظ على التوازن الخارجي ولو على حساب الوضع الداخلي المتمثل في زيادة التضحية بطاقة إضافية. لكن مع الوضعية الاستثنائية والخاصة، التي تسود تجارة المحروقات.

فإنه لا مجال لزيادة الإنتاج المحلي وذلك احتراماً للمواثيق الدولية (منظمة أوبك) التي خصت سوق النفط دون غيرها بشروط تتمثل في تخصيص حصص لكل دولة لا يمكن الخروج عنها. هنا يكمن المشكل، بحيث إذا انخفضت أسعار الصادرات لا يمكن الرفع في كمياتها للتعويض، وبالتالي التوجه بالميزان التجاري نحو العجز، الذي يصاحبه تدني الطلب على العملة الوطنية من العالم الخارجي مسبباً تراجع في سعر الصرف.

ب. الإشكالية:

تأسيساً على ما تقدم، وبغرض الوقوف على أهم الأسباب، التي من شأنها التأثير على سعر صرف الدينار الجزائري على وجه الخصوص، بالإمكان طرح التساؤل الرئيس التالي:

- كيف يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري بتغير الصادرات والواردات في الأجلين الطويل

والقصير؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- هل تذبذب قيمة الصادرات وقيمة الواردات يؤثر على سعر الصرف؟
- هل الجوانب التي تتحكم في سعر صرف الدينار الجزائري هي عامة وتتحكم في جميع عملات العالم؟

ت. فرضيات الدراسة:

لأجل البحث والخوض في موضوع الدراسة، والإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا الأسئلة الفرعية السالفة الذكر، تم تبني الفرضية التي مفادها:

- في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، يتأثر سعر الصرف بحجم وحركة كل من الصادرات والواردات، ومن أجل الوصول بسعر الصرف إلى للمعدل المنشود يستوجب على الدولة الجزائرية الدفع بصادراتها نحو الارتفاع، أو السعي وراء إدخال الدينار الجزائري كوسيط في عملية بيع المحروقات.

ولتبسيط الفرضية الرئيسية، بالإمكان تبني الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ تذبذب قيمة الصادرات لا يؤثر على سعر الصرف لعدم تواجد وساطة الدينار فيها.
- ✓ الواردات أهم عامل يتحكم في تواصل تدني قيمة الدينار الجزائري.

ث. أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوصيف وضع أو حالة سعر صرف الدينار الجزائري كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة (الصادرات والواردات)، وذلك بالاعتماد على الصياغة الرياضية وتحليلها، حيث أنه ونظرا لتدني سعر صرف عملة الدينار الجزائري (DZD) فإنه من المهم الإحاطة بالأسباب، التي لا تزال تبقي على هذا الأخير، أي الدينار في أدنى مستويات سلم العملات الأجنبية.

ح. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الصرف ومنه البحث في تحليل إشكالية التذبذب في التجارة الخارجية الجزائرية أو بالأحرى تشخيص التذبذب في هذا النمط التجاري من حيث الصادرات والواردات، والذي بدوره يؤدي إلى تغير سعر صرف الدينار الجزائري. وبالتالي محاولة معرفة مختلف الوضعيات، التي بإمكانها التأثير على سعر الصرف.

ج. منهج وهيكل الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، استنادا لطبيعة موضوع البحث، الذي يتماشى وهذا المنهج. وذلك بالاعتماد على المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الانترنت) المتوفرة.

ونظراً لأهمية الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى محورين رئيسيين، حيث شمل المحور الأول: تأثير تغير معدلات التبادل التجاري الدولي على سعر الصرف، بينما عالج المحور الثاني: دراسة قياسية لتأثر سعر الصرف بتغير الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

د. الدراسات السابقة:

- دراسة محمد رتول بعنوان، "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، والتي تمحورت حول أسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي والقاضي بتخفيض العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، ومن ثم قام بإسقاط هذا الأسلوب على الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة، إلى أن الجزائر استفادت كثير من تطبيق سياسة التخفيض والاقتراب من الوصول إلى سعر صرف موحد، والذي من شأنه دفع نمو الاقتصاد، وتوصلت كذلك إلى أنه من أجل الحفاظ على التوازن يجب عقلنة عملية الاستدانة، والعمل على تحسين عملية المشاركة

وجلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع أصحاب الأموال الجزائريين، على استثمار أموالهم داخل الوطن.

لكن بعد مرور زمن نلاحظ أن سعر الصرف في السوق الموازي يتعد رويدا رويدا عن السعر الرسمي وذلك رغم تبني سياسة التخفيض المتتالي، وكذلك نلاحظ أنه لا جدوى من جلب الاستثمارات الأجنبية دون حنكة وخبرة التفاوض مع المستثمر الأجنبي، بحيث أصبحت المنفعة من الاستثمار الأجنبي تصب في صالح الشركات العالمية وعلى حساب البلدان المستضيفة.

- دراسة اويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، حيث قامت هذه الدراسة على تحليل تأثير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

وقد خلصت إلى أنه ومن أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، يجب المزج بين السياسات الداخلية وسياسة الصرف لتحقيق الاستقرار داخليا والتوازن خارجيا. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار في وضع التوازن، يجب بناء دعامة للاقتصاد تمكنه من المنافسة خارج المحروقات، وإعطاء أهمية لسياسة الصرف، وتنويع القاعدة الإنتاجية لتفادي الصدمات خاصة البترولية. وهذه الدراسة كانت خلاصة لحالة الاقتصاد العامة، بحيث شابها العموم ولم تتعمق وتشرح جانب سعر الصرف، بحيث بقيت تدور حول الوضع العام للاقتصاد الوطني.

- دراسة عبد الحميد مرغيث، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، إن هذه الدراسة تقوم على فكرة تثبيت سعر الصرف مع دولة لديها نظام صرف قوي واقتصادها قوي لأجل التحكم في التضخم، أو التركيز على سعر الصرف الحقيقي لأجل استخدامه كعنصر من عناصر تشجيع الإنتاج المحلي وتقييد المنتجات المستوردة المنافسة وذلك عبر تخفيض قيمة العملة تدريجيا وتقريبها من السعر الموازي لسعر الصرف. لكن الملاحظ أنه رغم كل التخفيضات، التي قامت بها وتقوم بها الدولة الجزائرية في سعر صرفها، إلا أن الفارق بين السعر الحقيقي والسعر الموازي يتباعد، ورغم أن الجزائر لم تعوم الدينار كلياً، إلا أن معدلات التضخم في نمو وتزايد من سنة إلى أخرى.

اجمعت هذه الدراسات، على أن سعر الصرف له دور كبير في الاقتصاد. ويؤثر تأثيرا بالغا خصوصا لما يتعلق الأمر بميزان المدفوعات، وعلاقة التبادل التجاري للبلاد مع الاقتصاد العالمي، ورغم أن جل هذه الدراسات أبرزت الدور الذي يلعبه سعر الصرف، إلا أنها لم توليه بدراسة كمتغير تابع يجب التحكم فيه، والتغلغل فيه أكثر بالتحليل، وإنما اقتصرت الدراسات

السابقة على إبراز الدور المهم لسعر الصرف دون الوقوف عند أهميته حقا ودراسة تأثيره بالاقتصاد الوطني لا تأثيره فيه.

ولذلك سيتم في هذه الدراسة التركيز على سعر الصرف كمتغير تابع، والإضفاء المزيد من التحليل المعمق للأسباب التي تجعل من سعر الصرف يتذبذب، أو يتراجع كما هو حال الدينار الجزائري.

المحور الأول: تأثير تغير معدلات التبادل التجاري الدولي على سعر الصرف

في هذا الجزء من البحث يتم التطرق لمختلف الوضعيات التي تأخذها حالة صادرات وواردات البلد وعلاقته بالعالم الخارجي، التي من شأنها التأثير في سعر الصرف نظريا لكن قبل ذلك، لا بأس من التعرض لمفهوم عملية الصرف.

بحيث يمكن تعريف الصرف على أنه: "عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها"¹. ويتم التبادل وفق معدل، وهذا المعدل بدوره يعرف بسعر الصرف. وبالرجوع للتجارة الخارجية، فإنها ولا ريب تنتج من سلوكي: الاستيراد والتصدير. ومن خلال هذين السلوكين يكون أي اقتصاد ملزم بالتعامل مع الاستيراد والتصدير بعملة وطنية اتجاه عملات أخرى لإتمام الصفقات. وهذا ما يستوجب القيام بإجراءات الصرف، والذي يتم وفق معدل بين العملات ويتأثر بمقدار الطلب والعرض على إحدى هذه العملات الناتج عن مقدار الصادرات والواردات.

1.1. تأثير التغير في الميزان التجاري على سعر الصرف

تعد الصادرات الجانب الايجابي من ميزان التجارة، لما يتعلق الأمر بسعر الصرف وتؤثر تأثيرا كبيرا على رصيد ميزان المدفوعات وبذلك "ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات. فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه"². وبهذا تتغير قيمة صادرات وواردات كل بلد مخلفة ورائها أثارا على سعر صرفها، قد ترفع منه وقد تخفض فيه. "فحين ما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات، ستتجه قيمة العملة

¹ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 6، 2007، ص 95

² الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، سنة 2012، ص 229.

لارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف¹، وهذا في حالة ما إذا كان هذا الأخير أي سعر الصرف منخفض بمعنى أن هناك حالتين؛

الحالة الأولى: تأثير التغير في قيمة الصادرات على سعر الصرف: في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من معدل الصرف، أما إذا انخفضت فلا تأثير لها.

الحالة الثانية: تأثير التغير في قيمة الواردات على سعر الصرف: خلاف على ما قيل سابقا، حيث أنه إذا زادت الواردات، فإنها تخفض من معدل سعر الصرف، والعكس إذا انخفضت فلا تأثير لها.

إلا أنه في غالب الأحيان، عندما تزيد الصادرات، يقابلها انخفاض الواردات والعكس. إذا فالتغير في حجم وقيمة الصادرات طردي مع سعر الصرف، أما تغير قيمة وحجم الواردات فإنه عكسي مع تغير سعر الصرف.

2.1. تأثير مرونة الصادرات والواردات على سعر الصرف

لا ريب في أن سعر الصرف قد يتأثر من خلال تفاوت مرونة الطلب على الصادرات وكذا مرونة الطلب على الواردات وذلك في حالة أن تكون إحدهما أكبر من الأخرى.

أ. التأثير من خلال مرونة الطلب على الواردات: في حالة ما إذا كانت مرونة الواردات كبيرة مع ثبات مرونة الصادرات فإن "الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها"².

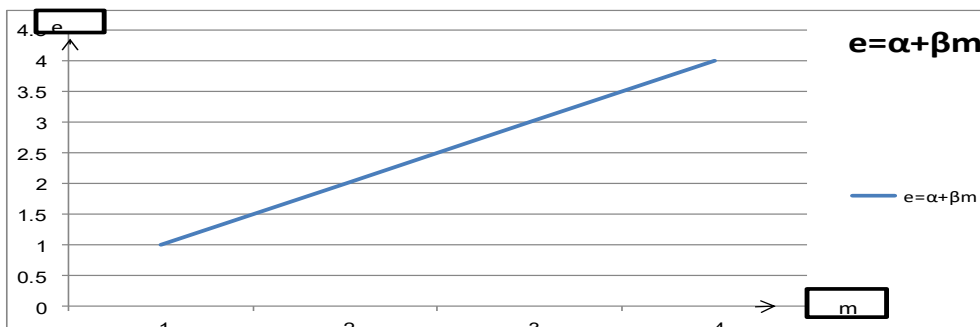
وبذلك يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار طردي مع معامل مرونة الطلب على الواردات، وهذا وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي. وهذا يعني أنه في حالة ارتفاع

¹ ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2011، ص 68.

² الساعدي صبحي حسون وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، سنة 2011، ص 90.

مرونة الطلب على الواردات يرتفع معدل سعر الصرف، أما في حالة انخفاض معامل مرونة الطلب على الواردات ينخفض معدل سعر الصرف. وبالتالي يكون شكل المنحنى كما يلي:

الشكل رقم (1): تأثير مرونة طلب الواردات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الخلفية النظرية

انطلاقاً من التمثيل البياني أعلاه يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب، على شكل ارتباط خطي بسيط، بالإمكان التعبير عنه رياضياً بالصيغة أو القاعدة الرياضية التالية:

$$1)0... (..e_i = \alpha + \beta m_i + \mu_i$$

علماً وأن:

$$. n \dots \dots 1 = i \quad -$$

m : الواردات وهي عبارة عن المتغير المستقل.

α : سعر الصرف الابتدائي.

β : الميل الحدي للواردات أو معامل الانحدار.

e : سعر الصرف وهو المتغير التابع.

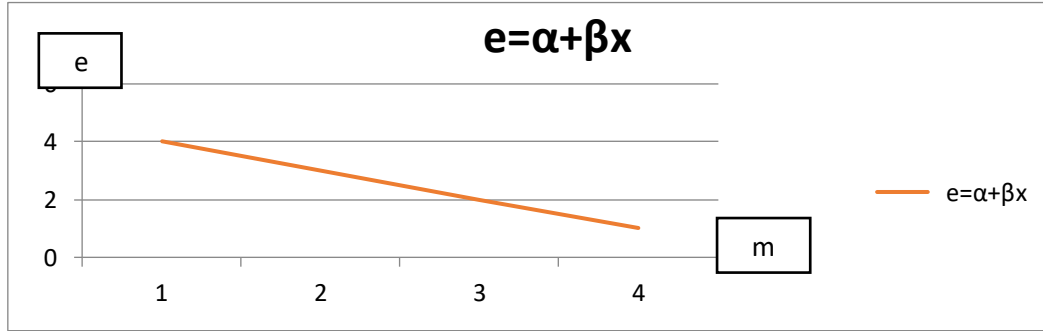
μ : انحراف سعر الصرف المقدر على سعر الصرف الفعلي لأسباب عشوائية أو

خارجية.

ب. التأثير من خلال مرونة الطلب على الصادرات: في حالة ما إذا كانت مرونة الصادرات كبيرة مع ثبات مرونة الواردات، هذا يعني أنه بمجرد ارتفاع أسعار الصادرات يقل الطلب عليها وتكون غير مستقرة، وذلك ما يدعو إلى العزوف على طلب هذه الصادرات وبذلك يتغير سعر

الصرف بمعامل انحدار عكسي مع معامل مرونة الطلب على الصادرات طبقا للنظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي، أي أنه في حالة ارتفاع معامل مرونة الطلب على الصادرات، ينخفض معدل سعر الصرف، أما في حالة انخفاض مرونة الطلب على الصادرات يرتفع معدل سعر الصرف. وعليه يكون شكل المنحنى كالتالي:

الشكل رقم (2): تأثير مرونة طلب الصادرات على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الخلفية النظرية

على ضوء ما تم توضيحه بيانياً في الشكل أعلاه، يمكن كذلك صياغة النموذج القياسي المناسب في صورة انحدار خطي بسيط، يعبر عنه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$e_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i \quad \dots (02)$$

علماً وأن:

- $n \dots \dots 1 = i$
- x : الصادرات وهي عبارة عن المتغير المستقل.
- α : سعر الصرف الابتدائي.
- β : الميل الحدي للصادرات أو معامل الانحدار وفي هذه الحالة إشارته سالبة.
- e : سعر الصرف وهو المتغير المستقل.
- μ : مقدار انحراف الصادرات المقدر على الصادرات الفعلية لأسباب عشوائية أو خارجية.

3.1. تأثير جنسية كل من عملة الصادرات والواردات والمواد الأولية على سعر الصرف

يمكن معرفة حساسية تغير سعر الصرف عندما تكون الصادرات تباع بعملة غير العملة المحلية، وأيضا فيما إذا كانت المواد الأولية الداخلة في الإنتاج الوطني أجنبية أم محلية.

أ. **تبعات بيع الصادرات بالعملة الأجنبية على سعر الصرف:** يتم بيع الصادرات في الغالب مقابل العملة الوطنية لأنها تباع داخل البلد، لكن يوجد استثناءات فقد يتم بيع الصادرات بالعملة الأجنبية دون دخول العملة الوطنية في إتمام صفقة البيع. وفي هذا الاستثناء نميز حالتين هما.

أولاً: حالة ارتفاع حجم الصادرات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن ثم فارتفاع حجم الصادرات قد يؤثر فقط على سعر الصرف، عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف.

ثانياً: حالة انخفاض حجم الصادرات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فانخفاض حجم الصادرات، قد يؤثر فقط على سعر الصرف، عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية، إذ ينتج عن ذلك انخفاض سعر الصرف.

ب. **تبعات شراء الواردات بالعملة الوطنية على سعر الصرف:** يتم شراء الواردات في الغالب بالعملة الأجنبية لأنها تباع خارج البلد، لكن يوجد استثناءات، حيث قد يتم شراء الواردات بالعملة الوطنية دون دخول العملة الأجنبية في إتمام صفقة الشراء، وفي هذا الاستثناء توجد أيضاً حالتان هما.

أولاً: حالة ارتفاع حجم الواردات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الأجنبية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فارتفاع حجم الواردات قد يؤثر فقط على سعر الصرف، عندما تكون الواردات تشتري بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

ثانياً: حالة انخفاض حجم الواردات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر الصرف، وذلك لعدم وجود العملة الأجنبية كوسيط للمبادلة، وبالتالي فانخفاض حجم الواردات، قد يؤثر فقط على سعر الصرف عندما تكون الواردات تشتري بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى الحد من انخفاض سعر الصرف.

ج. **جنسية المواد الأولية كمؤثر في سعر الصرف:** قد يؤثر مصدر المواد الأولية الداخلة في الإنتاج على سعر الصرف، وهذا بالنسبة للمنتوج الموجه للتصدير أكثر منه للسوق المحلي. حيث

أنه إذا كانت المواد الأولية أجنبية فإنها تؤدي إلى "زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي إلى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى انخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي، دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها"¹، وهنا يتم التمييز بين وضعيتين:

أولاً: المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية محلية: في حالة ما إذا كانت المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية محلية، فإن المنطق الاقتصادي يستنبط أنه كلما كانت المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية مصدرها وطني فإنها لا تؤثر على سعر الصرف.

ثانياً: المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية أجنبية: إذا ما كانت المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية أجنبية فإن المنطق الاقتصادي يستنبط أنه إذا ما تغير سعر الصرف سيكون وفق معادلة انحدار ليست خطية لأنها تعتمد على الإيراد الحدي، الذي يعتمد عليه المنتجون المحليون من جراء استيراد المواد الأولية، لأجل بيعها أيضاً لكن بسعر صرف منخفض أيضاً، ومتغيره الداخلي سعر الصرف، أما متغيرة الخارجي أو المستقل هو محصلة الميزان التجاري، وهذا يعني أنه:

- عند زيادة المواد الأولية المستوردة، يتأثر سعر الصرف في حالة ما إذا كان الفرق الحاصل على المواد الأولية المستوردة أكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات حيث سينخفض سعر الصرف.
- أما إذا كان الفرق الحاصل على المواد الأولية المستوردة أقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، فإن سعر الصرف سيرتفع. أي أن:

$$\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta p, \Delta x > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e < 0$$

$$\begin{cases} \Delta p < \Delta x \\ \Delta p, \Delta x > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e > 0$$

ومن ثم فالنموذج، يكون متعددًا وليس بسيطًا، ويمكن كتابته على النحو الآتي:

¹ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، (ترجمة محمد إبراهيم منصور وعطية علي مسعود)، دار المريخ للنشر، الرياض 2007، ص 265.

$$\Delta e_i = \alpha + b_1 \Delta p_i + b_2 \Delta x_i + u_i \quad \dots (03)$$

علما أن:

— Δp : التغير في تكلفة المواد الأولية المستوردة.

— Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

— Δe : التغير في سعر الصرف.

- عند انخفاض أو خفض المواد الأولية المستوردة، يتأثر سعر الصرف في حالة ما إذا كان الفرق الحاصل على المواد الأولية المستوردة أكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، حيث سيرتفع سعر الصرف. أما إذا كان الفرق الحاصل على المواد الأولية المستوردة أقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، فإن سعر الصرف سينخفض. وهو ما يمكن التعبير عنه بالمتراجحات التالية:

$$\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta p, \Delta x < 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e > 0$$

علما أن:

— Δp : التغير في تكلفة المواد الأولية المستوردة.

— Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

— Δbc : التغير في محصلة الميزان التجاري.

— Δe : التغير في سعر الصرف.

4.1. تأثير التغير في تكاليف الإنتاج المحلية على سعر الصرف

مع افتراض ثبات تكاليف الإنتاج والأسعار في الخارج، فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي ومن ثم ارتفاع أسعاره في السوق المحلية يؤدي إلى إحداث أثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي¹.

¹ . الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، 2004، ص41.

وفق هذا الطرح نميز حالتين، إحداهما ارتفاع التكاليف والأخرى انخفاضها على المستوى المحلي.

أ. ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية: يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية، نظرا لارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي التوجه إلى السلع الأجنبية وبالمقابل قلة الصادرات، ومن ثم زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية، وهذا مؤداه انخفاض سعر الصرف.

ب. انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية: يعني هذا إقبال المستهلك على المنتجات المحلية، نظرا لانخفاض أسعارها نتيجة لانخفاض تكاليف إنتاجها. وبالتالي العزوف عن السلع الأجنبية وبالمقابل زيادة الصادرات، ومنه زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة المعروض من العملة الأجنبية في السوق العالمية، وهذا مؤداه ارتفاع سعر الصرف.

5.1. تأثير التغير في الدخل الحقيقية على سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف استجابة لتغير الدخل سواء المحلي أو الدخل في العالم الخارجي بحيث أنه "يختلف الأمر في حالة تغير الدخل الحقيقي في الدول عن حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة أخرى. فمع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة وارداتها، الأمر الذي يتوقف بدوره على مرونة الواردات بالنسبة للدخل"¹.

ووفق هذا المدخل نجد وجهين، إما زيادة الدخل المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية، أو العكس زيادة الدخل الحقيقية للدول الأخرى مقارنة بالدخول المحلية.

أ. زيادة الدخل الحقيقية المحلية: من شأنها أن تؤثر على سعر الصرف، فكلما كانت مرتفعة، فكر الفرد في السياحة والسلع الأجنبية، ما يجعل الطلب على العملة الأجنبية يزيد. وبذلك ينخفض سعر الصرف، أي أنه تربطها علاقة عكسية مع سعر الصرف.

ب. زيادة الدخل الحقيقية الأجنبية: من شأنها أن تؤثر على سعر الصرف، فكلما كانت مرتفعة فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية، ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك يرتفع سعر الصرف، أي أنه لديها علاقة طردية مع سعر الصرف.

المحور الثاني: دراسة قياسية لتأثر سعر الصرف بتغير الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2005-2015)

¹. نفسه، ص 42.

للقوف على حقيقة تأثير كل من الصادرات والواردات على سعر صرف الدينار الجزائري، سنقوم بقياس الظاهرة من خلال المنهج القياسي.

1.2. بناء النموذج وصياغة الفرضيات

بهدف الوقوف على معرفة تأثير سعر الصرف، جراء تغير الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015) تم بناء النموذج الموالي، بحيث أن سعر الصرف يتغير بتغير الصادرات والواردات وفق الدالة التالية، نموذج (كوب دوجلاس) مع الإشارة إلى أن احتمال الخطأ المسموح به في هذه الدراسة هو في حدود (5%)

$$e_i = \alpha ex_i^{\beta_1} im_i^{\beta_2} e^{\mu_i} \dots (04)$$

وبإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة يصبح النموذج من الشكل التالي:

$$\ln e_i = \ln \alpha + \beta_1 \ln ex_i + \beta_2 \ln im_i + \mu_i \dots (05)$$

حيث أن:

- e : سعر الصرف
- α : ثابت أو سعر الصرف الابتدائي الغير مفسر من طرف المتغيرات المستقلة الممثلة في الواردات والصادرات
- ex : الصادرات
- im : الواردات
- μ : البواقي

ولأجل التحقق من هذا النموذج واختباره وفقا لطريقة المربعات الصغرى، وجب اختبار الفرضيات التالية:

- الأمل الرياضي للبواقي يساوي الصفر

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض عدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases} \square$$

- لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

- تباين الأخطاء غير مرتبط بالزمن

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

- البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

2.2. الاختبارات الإحصائية

للقيام بالاختبارات الإحصائية يجب المرور على المراحل التالية:

أولاً: حد الخطأ:

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

الجدول رقم (1): إحصائية معلمات النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIM	0.160240	0.068208	2.349299	0.0467
LEX	-0.306877	0.109306	-2.807512	0.0229
C	4.950205	0.484878	10.20918	0.0000
R-squared	0.597721	Mean dependent var	4.327563	
Adjusted R-squared	0.497151	S.D. dependent var	0.114228	
S.E. of regression	0.081001	Akaike info criterion	-1.961712	
Sum squared resid	0.052489	Schwarz criterion	-1.853195	
Log likelihood	13.78942	Hannan-Quinn criter.	-2.030117	
F-statistic	5.943351	Durbin-Watson stat	0.707736	
Prob(F-statistic)	0.026188			

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

من خلال الجدول يتبين أن إحصائية كل من:

$$lim = 0.0467 < 0.05$$

$$lex = 0.0229 < 0.05$$

$$c = 0.0000 < 0.05$$

وتبعاً لهذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، هذا ويتبين من الجدول أن النموذج إحصائياً مقبول: لأن كل معاملات النموذج أقل من 0,05.

ثانياً: الارتباط الذاتي بين الأخطاء

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

يمكن الحصول على إحصائية (F) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): إحصائية (F)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.879722	Prob. F(2,6)	0.0829
Obs*R-squared	6.203295	Prob. Chi-Square(2)	0.0450

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

الجدول أعلاه يوضح قيمة (F) حيث أن: $f = 0.0829 > 0.05$ ، لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، مع الملاحظة أن الأخطاء لا ترتبط ذاتياً فيما بينها.

ثالثاً: ارتباط تباين الأخطاء عبر الزمن

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

الجدول رقم (3): الإستقرارية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.017228	Prob. F(1,8)	0.8988
Obs*R-squared	0.021489	Prob. Chi-Square(1)	0.8835

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/14/16 Time: 00:52
Sample (adjusted): 2006 2015
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005000	0.002920	1.712552	0.1252
RESID^2(-1)	0.049608	0.377943	0.131257	0.8988
R-squared	0.002149	Mean dependent var	0.005194	
Adjusted R-squared	-0.122582	S.D. dependent var	0.007524	
S.E. of regression	0.007972	Akaike info criterion	-6.648846	
Sum squared resid	0.000508	Schwarz criterion	-6.588329	
Log likelihood	35.24423	Hannan-Quinn criter.	-6.715233	
F-statistic	0.017228	Durbin-Watson stat	1.853854	
Prob(F-statistic)	0.898813			

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

من خلال الجدول يتبين أن إحصائية كل من:

$$f = 0.8988 > 0.05$$

$$Obs R-squared = 0.8835 > 0.05$$

$$Resid 2(-1) = 0.8988 > 0.05$$

بما أن كل المعلمات أكبر من 0.05، فإنه لا يوجد ارتباط لتباين الأخطاء عبر الزمن. وللتأكد من ذلك نظيف الاختبار التالي:

الجدول رقم (4): مجال الثقة للبواقي

Correlogram of Residuals					
Date: 11/14/16 Time: 00:17					
Sample: 2005 2015					
Included observations: 11					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.512	0.512	3.7498	0.053	
2	0.077	-0.251	3.8440	0.146	
3	-0.265	-0.269	5.0976	0.165	
4	-0.318	-0.035	7.1641	0.127	
5	-0.309	-0.179	9.4445	0.093	
6	-0.344	-0.315	12.834	0.046	
7	-0.091	0.191	13.132	0.069	
8	0.046	-0.148	13.233	0.104	
9	0.141	-0.110	14.644	0.101	
10	0.052	-0.091	15.033	0.131	

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

يتضح من خلال الجدول أن إحصائية كل من:

$$Q\text{-Stat} = 15.33$$

$$X^2 = 18.30$$

$$Q\text{-Stat} < X^2$$

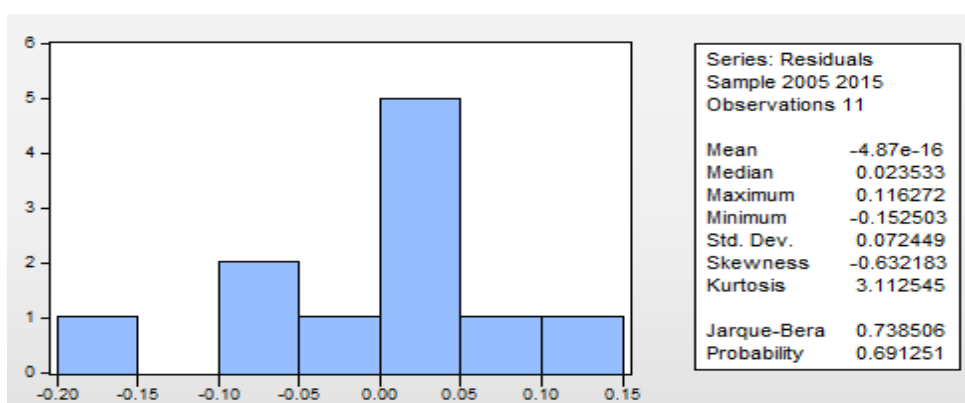
لذا فإنه ومن الجدول السابق وبالضبط في جزئية البيان، نلاحظ أن كل الملاحظات داخل مجال الثقة، إذا لا وجود لاتجاه عام ولا وجود لارتباط تبين الأخطاء عبر الزمن. وبالتالي تباين البواقي ثابت عبر الزمن، ومنه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة. أي أن السلسلة مستقرة عبر الزمن.

رابعاً: توزيع البواقي

$$\begin{cases} H_0 : \text{فرض العدم} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \end{cases}$$

من خلال مخرجات البرنامج وضمن البيان التالي يمكن معرفة طبيعة توزيع البواقي.

الجدول رقم (3): توزيع البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

يظهر من البيان أن توزيع البواقي، يتوزع أو ينتشر حول قيمة تمثل الوسط، ومن جزئية الجدول نلاحظ أن إحصائية ($Jarque\text{-}Bera > 0.05$). وبالتالي فإن توزيع البواقي هو توزيع طبيعي، ومن ثم نرفض فرض العدم وتقبل الفرض البديل. أي أن توزيع البواقي يخضع للتوزيع الطبيعي.

وعليه فكل الاختبارات الإحصائية للنموذج مقبولة، وبالتالي يتم قبول النموذج إحصائياً واعتماده بعد قبوله اقتصادياً.

3.2. تقدير النموذج

يتم تقدير النموذج من خلال مخرجات البرنامج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): نموذج سعر الصرف بدلالة الصادرات والواردات المقدر

```

Estimation Command:
=====
LS LE LIM LEX C

Estimation Equation:
=====
LE = C(1)*LIM + C(2)*LEX + C(3)

Substituted Coefficients:
=====
LE = 0.160240410399*LIM - 0.306877195626*LEX + 4.95020466756
    
```

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

بعد التأكد من الاختبارات الإحصائية والتي تجيب عن الفرضيات، التي تبنى عليها الدراسات المستخدمة لطريقة المربعات الصغرى، تم القيام بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين كل من سعر الصرف كمتغير تابع والصادرات والواردات كمتغيرين مستقلين.

وكان النموذج المحصل عليه كما يلي:

$$\ln e_i = 4.9502 - 0.3068 \ln ex_i + 0.1602 \ln im_i \quad \dots\dots (06)$$

4.2. اختبار للنموذج

يتم اختبار النموذج من خلال مخرجات البرنامج، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): معامل التحديد ومعامل الارتباط

Dependent Variable: LE	
Method: Least Squares	
Date: 11/13/16 Time: 21:52	
Sample: 2005 2015	
Included observations: 11	
Variable	Coefficient
LIM	0.160240
LEX	-0.306877
C	4.950205
R-squared	0.597721
Adjusted R-squared	0.497151

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة برنامج EViews 8

نلاحظ من خلال الجدول، أن معامل التحديد المصحح في النموذج كبير، حيث قدر بـ 0.497. وهذا يعني أن معامل الارتباط يقدر بـ 0.7049، أي أن تأثير الصادرات والواردات على سعر الصرف يقدر بـ 70.49 %، والباقي المقدر بـ 29.51 % هي تأثير متغيرات لم تأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة. وهو ما يفسر ويدل على قوة العلاقة بين الصادرات والواردات وسعر الصرف، بمعنى أنها علاقة قوية جدا.

5.2. تحليل النتائج

كما سبق وأن ذكرنا، لدينا النموذج من الشكل الآتي:

$$\ln e_i = 4.9502 - 0.3068 \ln ex_i + 0.1602 \ln im_i \dots (07)$$

علما وأن العلاقة، التي تمت دراستها هي على سلسلة سعر الصرف، التي تبين واحد دولار مثبتة وما يقابلها من الدينار. معنى ذلك أنه كلما زاد سعر الصرف، دل ذلك أو عبر عن زيادة الدولار مقابل الدينار. وبالتالي فالنموذج الذي يعبر عن علاقة سعر صرف الدينار مع الصادرات والواردات هو ذو تفسير عكسي للتفسير الاقتصادي للنموذج، بحيث نلاحظ أنه:

- عند زيادة قيمة اللوغاريتم للصادرات الجزائرية بوحدة واحدة، فإن اللوغاريتم لسعر صرف الدولار الأمريكي ينخفض بـ 0.3068، وهذا يعني أن سعر صرف الدينار يزيد، لأن انخفاض الدولار يعني زيادة الدينار.
 - عند زيادة قيمة اللوغاريتم للواردات الجزائرية بوحدة واحدة، فإن اللوغاريتم لسعر صرف الدولار الأمريكي يزيد بـ 0.1602، وهذا يعني أن سعر صرف الدينار ينخفض لأن زيادة الدولار تعني انخفاض الدينار.
- وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الصادرات وانخفاض الواردات يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، والعكس زيادة الواردات وانخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف.

الخاتمة:

تأسيسا على ما تقدم من شروحات وتحليل طيلة هذه الدراسة، نخلص القول إلى أن سعر الصرف مؤشر مهم، يعبر عن مكانة واقتصاد البلد في التجارة الدولية. وهذا يترجم الوضع

الاقتصادي للجزائر، حيث يلاحظ أن معظم القطاعات، التي من شأنها تحسين قيمة الدينار لم تبصر النور بعد، أي لم تشهد أي تطور أو نمو، مثل قطاع السياحة وقطاع الصناعة وقطاع الفلاحة، الشيء الوحيد الموجود والمتوفر والذي من شأنه تحسين قيمة الدينار هو المحروقات، وذلك لو كانت تباع بالدينار.

إذا أن الأوان لإعادة النظر في اتفاقيات منظمة أوبك (OPEC) واتفاقيات دفع مبيعات البترول، وإلا فإن الدينار الجزائري لن يعرف التحسن في سعر صرفه على المدى القصير والمتوسط في ظل هكذا ظروف.

النتائج المتوصل إليها:

لعل من أهم النتائج المتوصل لها عبر هذه الدراسة، ما يمكن حوصلته في الآتي:

- زيادة صادرات الجزائر تؤدي إلى تحسن سعر الصرف، وهذا منطقي ويتماشى مع النظرية الاقتصادية. لكن للأسف الجزائر لا تستطيع الزيادة من حجم صادراتها وتنويعها في ظل اعتمادها على قطاع واحد، وهو قطاع المحروقات.
- انخفاض الواردات يؤدي إلى تحسن سعر الصرف، وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية ويعود ذلك إلى أن تراجع الواردات ليس بسبب إحلالها بمنتجات محلية، بل بسبب تراجع الصادرات وتبني سياسات التقشف، وهذا منطقي.
- الطلب على صادرات الجزائر مرن لأنه يفسر بسعر البترول، وهو يساهم في تدهور قيمة الدينار وذلك لاعتماد الجزائر على قطاع واحد في الصادرات. وهي لا تستطيع السيطرة والتحكم في أسعاره، بل لا تبيع صادراتها بالدينار، وهذا ما من شأنه ترك فراغ وعدم الطلب على الدينار في سوق النقد الأجنبي.
- الطلب على الواردات ليس مرن وذلك لاحتمية الواردات بالنسبة للفرد الجزائري، وذلك لعدم قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائي، وهذا بدوره عامل من العوامل التي تساهم في تدهور قيمة الدينار.
- بيع الصادرات بعملة غير عملة الدينار، يعد سبب انحطاط سعر صرف الدينار، وهذا من أهم وأكبر الأسباب التي تعرقل تحسن قيمة الدينار.
- الموقع الجغرافي وعلاقات الجوار أثرت سلبا على قيمة الدينار، وذلك لمقارنة الوضع المعيشي الأفضل بالنسبة للفرد الجزائري مقارنة بجيرانها، وهو ما يدفعه للسياحة، مما

يجعله يطلب العملة الأجنبية ويزيد عرض الدينار الجزائري. وهذه الظاهرة من شأنها المساهمة في تخفيض قيمة الدينار.

المقترحات:

- على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، بالإمكان أن نقترح ما يلي:
 - تحسين قيمة الدينار الجزائري، تستوجب استحداث سبل جديدة لبيع صادرات الجزائر بالدينار سواء كانت محروقات، أو خلق قاعدة إنتاجية معدة أصلا للتصدير لتنويع هيكل التصدير.
 - المنتجات الأساسية غير مرنة، ما يستدعي عدم الاعتماد على التوريد لتغطية الحاجات الأساسية، والتي تعود بالأثر السلبي على قيمة الدينار. وهذا يستوجب تنويع القاعدة الإنتاجية للبلد وتحقيق الأمن الغذائي.
 - يجب وضع وخلق بيئة مواتية لاستقطاب الأجانب الأوروبيين، بغية جلب العملة الصعبة وخلق طلب على الدينار لتحسينه.
 - لرد اعتبار الدينار الجزائري إلى ما مضى من حقبة كان فيها أعلى من الفرنك الفرنسي، يستوجب الأمر خلق سلعة جزائرية تطلب دوليا، وبالتالي يكون الطلب على الدينار، ومنه يرتفع سعر صرفه أمام باقي العملات.
 - ومن حيث طابع الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد وحدوي، يعتمد على قطاع المحروقات؛ وبالتالي الطلب الخارجي يقتصر على المحروقات، ولذلك يجب وضع مقترحات، واتفاقيات تضمن بيع المحروقات بالدينار لأجل خلق طلب عليه، وجعله ذو معنى في سوق العملات الأجنبية.
 - من أكبر الأسباب، التي تضعف وتخفض قيمة الدينار هي اعتماده على الاستيراد في غالبية السلع الأساسية كالغذاء والدواء، واللباس. وبالتالي الدفع بالدينار إلى سوق العملة وذلك ما يجعل عرضه أكبر من الطلب عليه باستمرار، ومن ثم مواصلة طريقه في الانخفاض. لذلك يتطلب الوضع خلق إنتاج محلي يحل مكان الواردات، لكبح الضغط الموجه نحو الدينار.

قائمة المراجع:

- ¹. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 6، 2007.
- ². الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، سنة 2012.

3. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2011.

4. الساعدي صبحي حسون وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، سنة 2011.

5. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، (ترجمة محمد إبراهيم منصور وعطية علي مسعود)، دار المريخ للنشر، الرياض 2007.

6. الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف جلال حزي وشركائه، الإسكندرية، 2004،

الملاحق:

تطور كل من الصادرات، الواردات، وسعر الصرف للفترة (2005-2015)

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الصادرات (بمليار دولار)	49.94	40.5	79.1	63.3	57	48.8
الواردات (بمليار دولار)	34.8	34.3	39.1	31.6	25.2	24.8
سعر الصرف USD/DZD	74.38	72.64	64.58	69.29	72.64	73,27
السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	
الصادرات (بمليار دولار)		37.7	62.6	65.7	66	72.9
الواردات (بمليار دولار)		51.5	58.3	55	50	44.9
سعر الصرف USD/DZD		101.2	80.73	79.38	77.53	72.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات؛